في اربعة ابواب لم يلتفت المص الى حذف الخبر في زيد
في الدار حصل او حاصل لان تقدير الخبر لا مر لفظي لا يساعده
المعنى والمعنى حاكم بان الخبر في الدار ليس الا قوله الاول
المبتدا الذي بعد لولا الاولى ان يقول المبتدا الذي بعد لولا
وخبره عام يستغنى عن قوله هذا اذا كان الخبر عاما او
كانه اختار ما اختار ربنيها على ان تعيين النسخة الخط
سقط الاولى فصر لابد من تقييده قوله اي لولا وجد زيد وزيف
بان حذف الفعل لا يكون واجبا من غير مفسر ولا في الماضي
يجب تكريره في غير الدعاء وجواب القسم الا نادرا قوله وقال
الفرا لولا هي الرافعة ولا يخفى انه لا بد من القول بحذف
مسند الكلام حتى ان كان خبرا يلزم كون المسند اليه معمولا
لعامل لفظي دون الخبر قوله وثانيها كل مبتدا كان مصدرا
صورة الاولى كان مصدرا او مؤولا به فان المتبادر من
المصدر صورة ان لا يكون مصدرا حقيقة فافهم
قوله منسوبا الى الفاعل يدخل فيه نحو ضرب زيد عمرا قائما
وقد اشترط الرضي الاضافة الى احدهما او كليهما نحو
تضاربنا قائمين قوله وبعده حال وتجب في هذه الحال
الواو اذا كانت جملة اسمية قوله على اكثر شربي السويق
ملتوتا واطيب ما يكون الامير قائما قال الشيخ الرضي

واخطب ما

يجوز

يجوز في هذا القسم رفع الحال على الخبرية بان يقول اخطب
ما يكون الامير قائم لان اول الكلام كان مجازا والمجاز
يونس المجاز فجعل اخره مجازا فان قلت فلا يكون التركيب
من مواقع وجوب حذف الخبر فلا يتم القاعدة قلت
اذا رفع قائم لم يكن التركيب من القاعدة لانتفاء
الحال ولا يخفى ان ما ذكر من جواز رفع الحال في هذا القسم
مقيد بما اذا كان اوله مجازا كما افاده تعليله الا ان يكون
الحكم مبنيا على اطراد الباب وجوز الشيخ وغيره جعل المصدر
في اخطب ما يكون الامير حينئذ اي اخطب اوقات كونه
فالمراد باضافة المضاف الى المصدر اعم من المضاف اليه
بلا واسطة او بواسطة قوله ضربي زيدا حاصل اذا كان
قائما تقديره اذا كان ليحصل للحال عامل سوى المصدر
اذ المصدر لا يجوز ان يكون عاملا فيه كما ستعرف ولا يجوز
ان يكون عاملا فيه كما ستعرف ولا يجوز ان يكون العامل
حاصلا لان هذا الحال هو غير المصدر وفاعل حصل هو المصدر
فلو جعل حاصل عاملا اختلف عامل الحال وصاحبه وهو
عندهم لا يجوز عندهم وبهذا عرف ان من جوز الاختلاف
له ان يخالف في تقدير اذا كان ويكتفي بتقدير حاصل
قوله فحذف متعلقات الظروف الاولى متعلق الظرف ثم

Copyright © King Saud University